

قرار وزير المالية
رقم (٣٤٩) لسنة ٢٠٢٣
بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية
لقانون الضريبة على القيمة المضافة

وزير المالية:

- بعد الاطلاع على قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢،
- وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠، ولائحته التنفيذية،
- وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧، والمعدة بالقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣،
- وعلى قرار وزير المالية رقم ١١٥ لسنة ٢٠٢٣،
- وعلى ما عرضه رئيسي مصلحة الجمارك، ومصلحة الضرائب المصرية.

قرار

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (٣٤ مكرراً) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة المشار إليها، النص الآتي:

" وفي جميع الأحوال، يجب لتعليق أداء الضريبة تقديم تعهد من المنتج الصناعي يقدمه بنفسه أو من يمثله قانوناً معتمد بصحة توقيع من البنك للمصلحة أو لمصلحة الجمارك - حسب الأحوال - بسداد مبلغ الضريبة الذي سيتم تعليق أدائه حال استحقاقه، والضريبة الإضافية".

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير المالية

د/ محمد مصطفى

منشور في: ٢٠٢٣/٥/١٧

مصلحة الجمارك
وزارة المالية

مصلحة الجمارك

قطاع النظم والجراءات الجمركية

الإدارة المركزية للتعريف والقيمة والمنشأ

٤١	ت
----	---

منشور تعريفات رقم (٤١) لسنة ٢٠٢٣

السادة جمرک/

تحية طيبة وبعد،،

الحاقاً لمنشور تعريفات رقم ٨ لسنة ٢٠٢٣

الموضح عالية قرار السيد الأستاذ الدكتور/ وزير المالية رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة مادة (٣٤ مكرر) والذي تم نشره بالوقائع المصرية بالعدد رقم ١٠٩ تابع (ب) في ٢٠٢٣/٥/١٧.

رجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم نحو اذاعته على الإدارات المختصة التابعة لسيادتكم.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير،

رئيس الإدارة المركزية

للتعريف والقيمة والمنشأ

د/ محمد مصطفى

مدير عام

الإدارة العامة للتعريف

د/ محمد مصطفى

د/ أيمن إبراهيم كامل

مدير إدارة

الضرائب غير الجمركية

د/ محمد مصطفى

هالة محمد مصطفى

جمهورية مصر العربية



رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

مُلحق للجريدة الرسمية

التمن ١٥ جنيها

السنة
١٩٦ هـ

الصادر في يوم الأربعاء ٢٧ شوال سنة ١٤٤٤
الموافق (١٧ مايو سنة ٢٠٢٣)

العدد ١٠٩
تابع (ب)



وزارة المالية

قرار رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٢٣
بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية
لقانون الضريبة على القيمة المضافة

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والمعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٢٢ ؛ وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية ؛ وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٦ لسنة ٢٠١٧ والمعدلة بالقرار رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ ؛ وعلى قرار وزير المالية رقم ١١٥ لسنة ٢٠٢٣ ؛ وعلى ما عرضه رئيسي مصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب المصرية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ (مكرراً) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة المشار إليها ، النص الآتى :
"وفي جميع الأحوال ، يجب لتعليق أداء الضريبة تقديم تعهد من المنتج الصناعي يقدمه بنفسه أو من يمثله قانوناً معتمد بصحة توقيع من البنك للمصلحة أو لمصلحة الجمارك - حسب الأحوال - بسداد مبلغ الضريبة الذي سيتم تعليقه أدائه حال استحقاقه ، والضريبة الإضافية" .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر فى ١٧/٥/٢٠٢٣

وزير المالية

د/ محمد معيط

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب/ أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٣

٢٦٠٣٣ / ٢٠٢٢ - ٢١ / ٥ / ٢٠٢٣ - ٧٠٩